

التعليم وهشاشة مؤسسات الدولة

2017-12-06 علي حسين عبيد

لكي يتحسن التعليم بمراحله كافة، هناك شروط لا يمكن غض الطرف عنها، أو تأجيل فاعليتها، ولا يمكن إهمالها مهما كانت التبريرات التي تطلقها الجهات الرسمية المعنية بالتعليم، وإذا بحثنا في التعليم الجامعي حصرا، وحاولنا أن نصل الى درجة تقييم دقيقة حول المستوى العلمي الذي تقدمه المؤسسة الجامعية لطلابها، فإن هذا الأمر ومدى صحته وتطابقه مع الواقع الفعلي، يعتمد على ما تنجزه هذه المؤسسة العلمية في مضمار التعليم.

وإذا أردنا حصيلة متفوقة، فإن مجال التعليم جزء عضوي من جسد العراق، يتأثر بأعضائه المتبقية، فلو فسد عضو من الجسد لمرض معين، سينعكس ذلك على الجسد كله، وما نريد قوله هنا، إذا لم تستقر مؤسسات الدولة وتتخلص من الهشاشة التي تعاني منها، فإن الوصول الى درجة تعليم جيدة سيبقى ضمن حيز الأحلام غير المتحققة.

وعندما يتسلل الضعف والفساد الى المؤسسات المختلفة للدولة، فإن المؤسسة العلمية الجامعية ستكون معرضة للتسلل نفسه، وقد أكدنا على وجود ظواهر سلبية في التربية والتعليم العالي في العراق، وأشرنا إلى وجود العنف ضد الطلبة من لدن الكادر التدريسي، مع تفاقم الفساد الإداري والمالي في القطاع التعليمي، ثم تداول الرشى كظاهرة تنخر بنية التربية والتعليم، ليصبح هذا الثلاثي (العنف / الفساد / الرشاشا) من أخطر العقبات التي تهدد هذا القطاع الحيوي في العراق.

وتوجد مصادر تشير الى ما ذهبنا إليه، فقد ورد في موسوعة الويكيبيديا أن التعليم في العراق (عانى الكثير بسبب ما تعرض له البلد من حروب وحصار وانعدامية في الأمن، حيث وصلت نسبة الأمية إلى مستويات غير مسبوقة في تاريخ التعليم الحديث في العراق). بالطبع لا يوجد تجن في مثل هذه الأقوال، فما يُقال عن العنف والعنف المضاد لا يزال حاضرا، وقد تعرض بعض الكادر التعليمي للاعتداء من الطلبة أو ذويهم، والسبب كما نعتقد حضور العنف كمنهج سلوكي يصيب التدريس والطالب أيضا.

ترمفم البنية التربوة العلعفمفة

معالجة هذا الوضع الخطفر لا تتم بالسكوت أو التستر، وإنما بالمواجهة الصارمة الحففة، والمخطط لها علمفا وعلمفا، ومف ما تكاملت قوة واستقرار مؤسساء الدولة الأخرى، فإن المؤسسة العلمفة سوف تكفسب هذه الصفاء أفضا، لهذا لا فجب السماح بففاقم الوضع نحو الأسوأ، وهذه مهمة الحكومة أولا، والوزارات المعنية بالتربفة والعلعفم، خاصة أننا نعتقد بأن بناء الدولة العراقية القوفة، فسفءف أولا بنية تربوة علعفمفة معافاة وسلفمة من العاهاء والظواهر المنحرفة، ولا فمكن أن فطور النظام الءفمقراطي وفسفر، ما لم فءعمه نظام تربوف علعفمف مفطور له القدرة على مواكبة أنظمة العلعفم المفطورة فف العالم.

ومن الأهمية بمكان أن فنظر الدولة بعفن الءقة إلى هذه النقطة المحورفة الفف فسفءف ففءفم الاهتمام اللازم بهذا الجانب وففا لمعالجات علمفة عملفة لا فشوبها نقص، وإذا كانت الحروب والأزمات الفف مر بها العراق هف السبب الأول فف هذا الفءنن، فإن النهوض بهذا القفاع فنبغف أن فءء ابتءاءً من ففسان 2003، لكن العكس هو الءف فءء لأسباب كففرة لا فنبغف أن فسفر، ففء جاء فف الوفكفبفءفا أفضا (منذ 2003 ظهرت المشاكل الرئفسفة الفف فعفق النظام، وفسمل: نقص الموارء، وفسفسف النظام التربوف، والهجرة والفشرء الءالفف من المعلمفن والطلاب، والففهفءاء الأمفة، والفساء والأمفة على نطاق، ففء أن نسبه الأمفة 39% لسكان الرفف فرفبفا، و 22% من السكان البالغفن فف العراق لم فلفحقوا بالمدرسة، و9% من المءارس الفانوفة)، وهذه المؤشراء فف ءلء على شفة فأنها فءل على وجود فلل ففظمف مءفمف فنبغف أن تتم معالجه بحكمة وءزم.

وكل الخطط الفف فبءلها الدولة فف العلعفم لن فنجح ما لم ففم بناء دولة مءنفة رصففة فءكمها المؤسسة المسفقلة والقانون، لهذا فإن فءنن مستوى العلعفم أمر لا ففسجم مع الفوجه نحو المسار الءفمقراطي وفعفق الفجرة الفءرففة، وففنافف فماما مع صنع البنية الأساسية للءولة المفطورة، فصوصا إذا عرفنا بأن نسبة الأمفة فف العراق فف فزافء مضطرء، إذ فؤكء المعلوماء (ءسب آخر الإءصاءاء الءوففة، أن نسبة القاءرفن على القراءة والكتابة فف وصلت إلى أقل مسفوفاءها فف فافف العراق الءفء، إذ بلغت فف العفء الأخير ما فقارب 60%، ففء عانف أكثر من 6 ملايين عراقف بالف من الأمفة الفامة فففة للحروب الفف فللء بالفلاء والءصار الاءفصاءف الءف ءام أكثر من 13

(عاما).

أمراض أخرى يجب معالجتها

ولا يمكن إغفال مثل هذه المؤشرات لأنها تتطلب التدخل لوضع الحلول، فهذه الأرقام تدل دون أدنى شك على هشاشة القطاع التربوي التعليمي التي انعكست من مؤسسات الدولة الأخرى، وعدم وجود خطة منهجية علمية مدروسة لمعالجة ركائز الخلل في المؤسسات المختلفة، مع الأهمية القصوى لتحديد الظواهر المريضة كالعنف ضد الطلبة أو العكس، حيث يبدي الكثير من الطلبة لاسيما الصغار (مرحلة الابتدائية) تخوفهم من التعامل العنيف كالضرب أو اللفظ النابي الصادر ضدهم.

ولا ينتهي الأمر عند ظاهرة العنف وحدها، فهناك أمراض أخرى ينبغي الوقوف عندها والقضاء عليها كالرشوة مثلا، الأمر الذي يدل على ضعف هذا القطاع الحيوي على الرغم من بذل الجهود الكبيرة في هذا الاتجاه، وكما ذكرنا في صدر هذا المقال، يحتاج الأمر الى صنع مؤسسات دولة لها هيبة القانون والنظام والمبدئية العالية، وإذا ما توافرت مثل هذه الشروط في هذه المؤسسات، فإن معالجة الأمراض كلها سوف تكون ممكنة وإن كان ذلك بالتدرج، فالمهم هو أن تضع المؤسسات المعنية خطة عملية للنهوض بقطاع التربية والتعليم، على أن يسبق ذلك خطط كبرى تشمل جميع المجالات والمؤسسات، فلا فائدة في معالجة مؤسسة حساسة وإهمال أخرى.

وأحيانا يصرح مسؤولون بأن المعالجات تأتي حسب أهمية المؤسسات، وقد تكون هذه التصريحات صائبة، وفي حال الاتفاق على مثل هذه المقترحات، فإن التربية وقطاع التعليم، لهما الأسبقية، فهما العمود المركزي الذي يستند إليه البلد كله، بمؤسساته كلها، وقد قيل سابقا إذا هزل التعليم ضعف البلد برمته، من هنا فإن الدولة العراقية مطالبة بترميم ما يعتور مؤسساتها من نواقص وظواهر مريضة، وعندما تتجاوز تلك المؤسسات هشاشتها، سوف ينعكس ذلك على قطاع التربية والتعليم.